

مركز نورس للترجمة

NORS FOR TRANSLATIO

مركز نورس للترجمة يقدم ترجمة حصرية لدراسة

تطور سياسة تركيا تجاه سوريا

والتي نشرها مركز الدراسات الدولية الإيطالي في الشهر العاشر من عام 2017

للباحث فرانشيسكو دي أليما

نبذة مختصرة

منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢، زادت تركيا من تفاعلاتها مع الشرق الأوسط، فلقد كانت سوريا اختباراً لهذه السياسة الجديدة "العثمانية الجديدة" التي تهدف إلى تحسين العلاقات التجارية والسياسية مع جميع جيران البلد، فمن خلال تحليل تطور سياسة تركيا تجاه سوريا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، يمكننا التمييز بين ثلاث مراحل. اتسمت المرحلة الأولى بالتبني المتماسك لسياسة "صفر مشاكل مع الجيران"، مما أدى إلى تحسن عام في العلاقات، ثم بدأت المرحلة الثانية مع اندلاع الحرب الأهلية السورية، التي أدت الحكومة التركية إلى وضع سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" جانبا ومتابعة سياسة تغيير النظام. ومع ذلك، لم تكن تركيا فقط قادرة على الإطاحة بنظام بشار الأسد، ولكن استراتيجيتها خلقت توترات مع إيران وروسيا، وأدت إلى تدهور الوضع الجغرافي السياسي للبلاد.

وعلاوة على ذلك، فإن ردها الغير كافي على صعود الجماعات الجهادية والتدهور في القضية الكردية أثر بطريقة سلبية على أمنها. وتتميز المرحلة النهائية، التي بدأت في عام ٢٠١٦، بنهج أكثر براغماتية، واليوم، من الواضح أن مشروع "صفر مشاكل" الذي أنشأه أحمد داود أوغلو انهار، على الأقل مؤقتًا.

تطور سياسة تركيا تجاه سوريا

المقدمة

منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى السلطة في تركيا في نهاية عام ٢٠٠٢، شهدت السياسة الخارجية التركية نقلة نوعية، فانتقلت من موقفها التقليدي الدفاعي والموجّه نحو الغرب إلى نهج جديد يُعرف باسم "العثمانية الجديدة"، أو مبدأ "العمق الاستراتيجي"، ومنذ ذلك الحين، زادت تركيا من تفاعلاتها مع الشرق الأوسط، مما زاد من مكانتها كقوة إقليمية.

كان المهندس الرئيسي في العلاقات الخارجية التركية أحمد داود أوغلو، وهو المهندس الرئيسي لهذا المسار الجديد في السياسة الخارجية التركية، المستشار الخاص السابق لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووزير الشؤون الخارجية التركي من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ ورئيس وزرائه من أغسطس ٢٠١٤ إلى مايو ٢٠١٦ (بعد انتخاب أردوغان رئيسا).

في ظل قيادة أردوغان وتوجيهات داود أوغلو، وسّعت تركيا آفاقها الاستراتيجية وتجاوزت علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واعتمدت سياسة خارجية متعددة الأبعاد، فكانت هذه الاستراتيجية متسقة مع فكرة داود أوغلو حول تركيا كدولة ذات هويات إقليمية متعددة. وقد عبر عن هذه الرؤية في كتابه ٢٠٠١ Stratejik Derinlik (العمق الإستراتيجي)، وكذلك في العديد من المقالات.

في هذه الأعمال، أكد داود أوغلو مجموعة جديدة من مبادئ السياسة الخارجية - أي مبدأ "العمق الاستراتيجي" - الذي يهدف إلى الجمع بين موقع تركيا الجيوسياسي وتراث الإمبراطورية العثمانية.

في الواقع، تم استخدام الجوانب التاريخية والثقافية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي "الذي تحسد عليه"، من قبل المؤسسة التركية الحالية من أجل تطوير هذه الاستراتيجية الجيوسياسية الجديدة. وفقا لداود أوغلو - وبالتالي، لأردوغان أيضا - تركيا هي، في الوقت نفسه، "الشرق الأوسط، البلقان، القوقاز، آسيا الوسطى، بحر قزوين، البحر الأبيض المتوسط ، الخليج، والبحر الأسود". كان هذا التقييم نقطة البداية لدور جديد لتركيا في رقعة الشطرنج العالمية. وكما يقول داود أوغلو، "في ضوء هذه الصورة، ينبغي على تركيا أن تجعل دورها جزءاً من بلدها المحيط في الماضي ومناسبة لموقف جديد: وهو توفير الأمن والاستقرار ليس فقط لنفسها، ولكن أيضاً للمناطق المجاورة لها".

كان من أهم سمات نظرية العمق الاستراتيجي سياسة "صفر مشاكل مع الجيران"،كان هذا الأسلوب مبني على فكرة أن "تركيا بحاجة إلى تحسين علاقاتها مع جميع جيرانها من خلال

إنقاذ نفسها من الاعتقاد بأنها محاصرة باستمرار من قبل الأعداء وردود الفعل الدفاعية وتطويرها". وهذا يمثل ثورة حقيقية في السياسة الخارجية التركية وبالنظر إلى أنه قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كانت علاقات تركيا مع البلدان المجاورة باردة نوعا ما.

يؤكد مراد يسيليتاش وعلي بالكى أن سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" ترتكز على ست ركائز: "١) الأمن المتكافئ للجميع، (٢) التكامل الاقتصادي، (٣) التعايش بين الثقافات المختلفة بطريقة محترمة، ٤) المستوى الرفيع من التعاون السياسي، ٥) مستوى عال من الوعي الإقليمي، و ٦) فهم العلاقة بين الأمن والاستقرار والتنمية"، ووفقا لهذين الباحثين، كان الغرض الرئيسي من هذه الاستراتيجية هو خلق منطقة من الاستقرار حول تركيا.

بعد تطبيق هذه السياسة، تبنت حكومات حزب العدالة والتنمية من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١ مقاربة "ليبرالية" تجاه الجوار الشرقي لتركيا. وقد استند هذا النهج إلى سياسات الحدود المفتوحة (التي تجسدها عملية تحرير التأشيرات)، واجتماعات الوزارة المشتركة، والحوار الثقافي وحوار المجتمع المدني.

في هذا الإطار، كان تطور العلاقات مع سوريا حالة مثيرة للاهتمام، فقبل صعود حزب العدالة والتنمية تأثرت العلاقة التركية السورية بالقلق من القضايا الأمنية التركية، وفي الواقع، خلال الحرب الباردة كانت العلاقات بين أنقرة ودمشق غير ودية وشملت عوائق الخلاف نزاعات حول المطالب الإقليمية السورية في محافظة هاتاي، ومشاريع البنية التحتية التركية على نهري دجلة والفرات، وبصورة أعم، مواقفها المتباينة في النظام الدولي ثنائي القطبية، حيث تركزت تركيا بثبات في المعسكر الغربي وسارت سوريا في اتجاه الاتحاد السوفييتي.

علاوة على ذلك، دعمت سوريا حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي يحارب من أجل الحكم الذاتي للمناطق الكردية في تركيا، مما يسمح لمقاتلي حزب العمال الكردستاني باستخدام الأراضي السورية كقاعدة لوجستية لشن هجمات ضد تركيا.

إن عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، أقام في دمشق لسنوات، ففي عام ١٩٩٨ هددت تركيا باستخدام القوة العسكرية لتأمين طرد أوجلان، وفي النهاية وافق الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨ على الاتفاق بوساطة مصرية بين الدولتين، وهو اتفاق أضنة، الذي وضع حداً للدعم السوري لحزب العمال الكردستاني وأجبر أوجلان على مغادرة البلاد.

جلبت سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" العلاقات التركية السورية إلى مستوى آخر. وصف بولنت أراس ورابيا كاراكايا بولات النهج المبكر لحزب العدالة والتنمية في دمشق بأنه عملية "تدليس"، والتي تُفهم على أنها "توسيع حدود السياسة الطبيعية". وبعبارة أخرى، فإن نزع

الملكية هي عملية نقل "القضايا من جدول الأعمال" الأمني والعودة إلى مجال الخطاب السياسي العام والنزاع السياسي والسكن "العادي".

يربط الباحثان هذا التغيير بانعكاس في ميزان القوى بين النخبة السياسية في البلاد والنخبة العسكرية، والتي حدثت خلال إدارة حزب العدالة والتنمية.

الواقع أن التأثير السياسي لجيش تركيا قد شهد تراجعاً مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، لطالما شمل حزب العدالة والتنمية الحاكم تقديم الجيش العسكري إلى سلطاته المدنية كجزء مركزي من جدول أعماله، فكانت هذه النقطة قضية أساسية في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وخطوة حتمية نحو تحقيق الديمقراطية الكاملة للبلاد.

ومع ذلك، فإن المؤهلات الإسلامية للعديد من أعضاء حزب العدالة والتنمية (بما في ذلك أردوغان نفسه) قد أثارت شكوكا من الأتراك العلمانيين في الجيش، وكذلك في المجتمع المدني للبلاد، حول النوايا الحقيقية للحزب. فاتهم العديد من الناس حزب العدالة والتنمية بوجود أجندة سرية لأسلمة تركيا، واعتبر تقليص دور الجيش (المعروف تاريخياً ب "حامي العلمانية" في تركيا) خطوة أولى في هذا الاتجاه.

أدى التوتر بين حزب العدالة والتنمية والجيش إلى مواجهات قاسية في عام ٢٠٠٧، عندما فرض أردوغان زميله في الحزب، عبد الله غول، رئيسًا للجمهورية. تم تقويض هيبة الجيش في وقت لاحق من خلال فضائح قانونية، مثل قضية محاكمات إرغينكون .

هذا سمح لأردوغان وحزب العدالة والتنمية باحتلال المناصب الرئيسية في الدولة والبيروقراطية العسكرية ومن الأمثلة البارزة على ذلك تعيين هاكان فيدان كرئيس لمنظمة الاستخبارات الوطنية (Milli İstihbarat Teşkilatı، MİT) وأخيرا، فإن الإصلاح الدستوري الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء عام ٢٠١٠ قلل بشكل حاسم من قوة الجيش.

على الرغم من أن المسار الجديد للسياسة الخارجية التركية قد بدأ قبل استفتاء عام ٢٠١٠، إلا أنه من الأهمية ملاحظة أن المكانة المتزايدة للنخبة السياسية الجديدة، بسبب النمو الاقتصادي والإصلاحية المؤيدة للديموقراطية، عززت بالتأكيد موقف أردوغان في السياسة الداخلية مما منحه مساحة أكبر لتعريف السياسة الخارجية التركية. ولذلك، لا شك في أن النهج الجديد للبلد تجاه الشرق الأوسط قد فرضته إيديولوجية حزب العدالة والتنمية، وأن تحسين العلاقات مع سوريا كان جزءاً من هذا الإطار.

ومع ذلك، فقد تغير الوضع منذ انتفاضة عام ٢٠١١ ضد نظام بشار الأسد:، ففي هذا المقال، أوضحتُ تطور السياسة التركية تجاه سوريا في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث قسمتها إلى ثلاث مراحل.

اتسمت المرحلة الأولى باعتماد سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" (٢٠٠٢-٢٠١١). ثم بدأت المرحلة الثانية بعد بداية الانتفاضة السورية، وتميزت بسياسة تغيير النظام (٢٠١١–٢٠١٦) وأخيراً، لقد بدأت مرحلة ثالثة: كانت نقاط انطلاقها استقالة داود أوغلو رئيساً للوزراء - أو بالأحرى "فصله" من قبل أردوغان (مايو ٢٠١٦) - ومحاولة الانقلاب في ١٥ يوليو / تموز ٢٠١٦، فتبدو هذه المرحلة الأخيرة أكثر واقعية وتركز على الأولويات السياسية المحلية.

١. صفر مشاكل مع الجيران (٢٠٠٢-١١)

خلال الجزء الأول من عهد حزب العدالة والتنمية، تحسنت العلاقات التركية السورية بشكل ملحوظ، فاعتمدت تركيا نهجًا موجهًا نحو التجارة وفتح الحدود وتم إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة لتسهيل الاتفاقيات التجارية ورعاية فعاليات مثل المعرض الصناعي في دمشق في يناير ٢٠٠٤، حيث عاد منها ٣٠٠ من المصنعين الأتراك إلى ديارهم بقيمة ٢٥٠ مليون دولار من العقود السورية، وبحلول يناير ٢٠٠٧، دخل اتفاق التجارة الحرة الثنائية حيز التنفيذ.

وفي سبتمبر ٢٠٠٩، وقع وزير الخارجية التركي داود أوغلو ونظيره السوري وليد المعلم اتفاقا أنهى متطلبات التأشيرة بين الدولتين، فشهدت الصادرات التركية زيادة ثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، وارتفعت إلى ١.٨٥ مليار دولار، مما جعل سوريا سابع أكبر سوق لتركيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وارتفعت صادرات سورية إلى تركيا من ١٨٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٦٦٢ مليون دولار في ٢٠١٠.

علاوة على ذلك، روجت تركيا العديد من مشاريع البنية التحتية المشتركة، على سبيل المثال، في عام ٢٠١١ بدأ العمل في "سد الصداقة" على نهر العاصي في محافظة هاتاي الجنوبية، والذي كان سيروي الأراضي التركية والسورية.

بالنسبة لتركيا، مثلت سورية بوابة للعالم العربي، اقتصاديًا وسياسيًا، فكان تحرير التأشيرات مفيدًا لمشروع أكثر طموحًا: وهو إنشاء منطقة تجارة حرة بين تركيا وسوريا ولبنان والأردن وكان هذا هو أهم مبادرة إقليمية في تاريخ الجمهورية التركية، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عملية تكامل اقتصادي في الشرق الأوسط تحت رعاية تركيا.

بالنسبة لسورية، فإن تحسين العلاقات مع تركيا لم يكن فقط مفيدًا من الناحية الاقتصادية ولكن أيضا من أجل الخروج من العزلة الدبلوماسية المتزايدة التي أعقبت مزاعم بأن سوريا كانت متورطة في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في ١٤ فبراير / شباط ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقات الجيدة مع تركيا يمكن أن تساعد سوريا على تحسين علاقاتها مع الغرب.

كما استخدمت أنقرة الزخم الجديد في علاقاتها مع دمشق لترويج نفسها كميّسر في المحادثات بين سوريا وإسرائيل حول السيطرة على مرتفعات الجولان، التي استولت عليها الأخيرة في عام ١٩٦٧، فأظهر كل من السوريين والإسرائيليين اهتمامهم في الوساطة التركية الممكنة، فخلال القمة الأولى في يناير ٢٠٠٤ بين أردوغان والرئيس السوري، بشار الأسد، استخدمت إسرائيل المساعي الحميدة لرئيس الوزراء التركي لتمرير رسالة تصالحية إلى الزعيم السوري، وبعد الزيارة، التقى أردوغان بالسفير الإسرائيلي في أنقرة، بينياس أفيفي، ونقل حقيقة أن "الأسد جاد في رغبته في إجراء محادثات سلام مع إسرائيل، وأن الرئيس السوري يعتزم اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتوصل إلى ترتيبات سلام في منطقة الشرق الأوسط". ومع ذلك، عندما بدأت جهود تركيا في إظهار بعض التقدم، تغير الوضع مع القرار الإسرائيلي ببدء "عملية الرصاص المصبوب" في قطاع غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨. إن هذا الغزو لغزة تسبب في النهاية الفورية لمحاولات الوساطة التركية، وخلق الإحباط الهائل في أنقرة.

٢. تغيير النظام (٢٠١١–٢٠١٦)

قاد "الربيع العربي" تركيا إلى إعادة النظر في نهجها الإقليمي، هذا لا يعني أي مراجعة شاملة لمبدأ العمق الاستراتيجي، ولكن تم وضع بعض مبادئه، ولا سيما سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" جانباً من أجل تحقيق استراتيجية أكثر طموحاً. ادعت تركيا قيادة عملية الديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. وترى المؤسسة السياسية في البلد أن "النموذج التركي" من الديمقراطية والتحديث سوف ينتشر في جميع أنحاء المنطقة ويجعل الشرق الأوسط أكثر استقراراً وأمناً وسلاماً. ومع ذلك، ففي هذه المرحلة، كانت أنقرة قد بالغت في تقدير قدراتها.

وقبل اندلاع الحرب الأهلية في عام ٢٠١١، كانت سوريا تعتبر نجاحًا كبيرًا في السياسة الخارجية التركية. لذلك، عندما بدأ التمرد، وجدت تركيا نفسها في موقف حرج، فمن ناحية، أرادت الحفاظ على المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تم الحصول عليها في السنوات السابقة مع سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" ومن ناحية أخرى، فإن ظهور الدعم لنظام الحكم الاستبدادي من شأنه أن يؤثر على مكانة الدولة في مواجهة الرأي العام العربي.

كان رد فعل تركيا المبكر على الأزمة هو محاولة إقناع دمشق لتلبية مطالب الشعب، ففي واقع الأمر، "أعلن أردوغان أنه تحدث مع الأسد ونصحه بالتنفيذ السريع للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بينما عرض المساعدة التركية لتحقيق التغييرات". وقد استند هذا النهج إلى افتراض أن العلاقات (بما في ذلك حتى الأشياء الشخصية) التي طورها أردوغان مع الأسد على مر السنين من شأنها أن تعطي أنقرة نفوذاً على دمشق. علاوة على ذلك،

اعتقدت القيادة التركية أن الأسد لديه بعض الغرائز الليبرالية وأنه سيكون مستعدًا لتنفيذ الإصلاحات من أجل إخراج سوريا من الأزمة من خلال عملية تدريجية للديمقراطية.

ومع ذلك، ومع تكشف الأحداث، أصبح من الواضح أن هذه الافتراضات كانت خاطئة و "أن الأسد كان محاطا بشخصيات أكثر تشددا من نفسه الذي يجرؤ على المخاطرة بكل شيء لضمان استمرار حكم البعث في البلاد".

مع ازدياد القمع السوري ضد المتظاهرين، غيرت تركيا نهجها بشكل دراماتيكي، فبدأت حكومتها باستضافة وتسليح عناصر من المعارضة السورية - وعلى وجه الخصوص الإخوان المسلمين - وقطعت العلاقات مع دمشق ودعت إلى تغيير النظام. كان هذا التحول الاستراتيجي مؤلماً، رغم أنه ضمني، بأن افتراض تركيا أن لها أي تأثير على الأسد كان في غير محله تماما، فاعتقدت أنقرة في ذلك الحين أنه من الأفضل الوقوف مع المعارضة، معتمدين على افتراض أن النظام البعثي سوف ينهار قريباً واقتربت تركيا من الدول السنية في المنطقة (المملكة العربية السعودية وقطر) والدول الأكثر نشاطاً في الغرب (الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة)، ولكنها في هذه العملية أبعدت إيران وروسيا اللتين دعمتا النظام السوري.

من الواضح أن مقامرة تركيا لم تؤت ثمارها. بعيداً عن الانهيار، بفضل دعم إيران وروسيا، استعاد نظام الأسد أجزاءً من الأراضي التي خسرها في السابق للمعارضين، وفي هذه الأثناء، تركت الحرب الأهلية آثارها على الدولة السورية، التي أصبحت الآن كيانًا هشًا متماسكة من قبل القوة العسكرية الإيرانية والروسية.

لقد كانت الحرب أكثر تدميراً لسكان سوريا، التي عانت بشكل هائل، حيث مات مئات الآلاف ونزح الملايين، والصراع لا يزال يشكل عدداً من المخاطر الخطيرة على تركيا، فعندما أسقطت سوريا طائرة تابعة لسلاح الجو التركي في صيف ٢٠١٢، طلب أنقرة من حلف شمال الأطلسي الحصول على مساعدات عسكرية وهو القرار الذي أدى إلى تدهور العلاقات مع جيرانها. وتعليقاً على طلب تركيا لصواريخ باتريوت التابعة لحلف شمال الأطلسي، حذّر رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية، حسن فيروز آبادي، من أن نشر نظام القذائف في تركيا قد يؤدي إلى نشوب حرب عالمية جديدة.

بالإضافة إلى الصدامات الحدودية، ساهمت عوامل أخرى في الإضرار بمصالح تركيا، أولاً: ظهور الجماعات الجهادية في المنطقة، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي استطاع في البداية على السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في كل من سوريا والعراق، وفشلت تركيا في توفير استجابة ملائمة لهذه الأزمة، حيث أصبحت في نهاية

المطاف نقطة عبور لما يسمى "المقاتلين الأجانب" أي المسلحين الذين ذهبوا إلى سوريا والعراق غالباً للانضمام إلى داعش.

وقد أثر هذا سلبياً على سمعة أنقرة، ليس فقط في نظر حلفائها الغربيين ولكن أيضاً في الرأي العام العربي وبالفعل، فإن إستراتيجية تركيا التي شملت أيضًا دعم العناصر المتطرفة للمعارضة المتنوعة ضد الأسد مثل الفرع السوري لتنظيم القاعدة (المعروف سابقاً باسم جبهة النصرة)، دفعت الكثيرين إلى تصنيف أنقرة على أنها "غير مسؤولة" وللتساؤل بما هو هدفها السياسي بالضبط في الحرب الأهلية السورية.

علاوة على ذلك، عندما صدم داعش العالم من خلال الاستيلاء على الموصل، أصبحت علاقات تركيا الغامضة مع الجماعات المتطرفة موضع تدقيق أكبر، واتهمت أنقرة بتزويد داعش بالأسلحة والتدريب والسماح بحرية الحركة عبر حدودها للجهاديين، ومنحهم السيطرة على نقطتي عبور هامتين (تم إغلاقها لاحقاً بعد ضغوط قوية من واشنطن) ؛ والسماح بالتجنيد في تركيا ؛ والسماح لهم ببيع النفط الخام السوري عبر أراضيها، مع حوالي ١٠٠ مليون دولار المقدر أن تكون مخبأة في البنوك التركية.

العامل الثاني، تعزيز الميليشيات الكردية السورية (ypg، أو وحدات حماية الشعب)، يشكل كارثة إستراتيجية أخرى لتركيا حيث أن وحدات حماية الشعب تابعة لحزب العمال الكردستاني (PKK). كما أنهم يتمتعون بدعم الولايات المتحدة، حيث أثبتوا أنهم القوة البرية الأكثر كفاءة في محاربة داعش في سوريا.

قبل الأزمة السورية، تبنى حزب العدالة والتنمية نهجاً توفيقيًا تجاه المطالب الكردية للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي، بما في ذلك منح الحقوق اللغوية. وسعت أيضاً إلى التفاوض على سلام دائم مع حزب العمال الكردستاني وتحقق وقف إطلاق النار في نهاية المطاف وبدأت عملية السلام في عام ٢٠١٣.

خلال المرحلة الأولى من الأزمة السورية، تبنت تركيا بالتالي موقفًا معتدلًا تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، الحزب الكردي السوري، والذي نشأ منه ميليشيات حماية الشعب، فسمحت أنقرة لحزب PYD وأعضاءه بالعمل على الأراضي التركية، وحافظوا على حوار مع المجموعة.

وفي الوقت نفسه، استخدم أردوغان علاقته الشخصية مع مسعود بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان الشمالية (KRG)، لمنع حزب الاتحاد الديمقراطي من السيطرة الكاملة على شمال شرق سوريا، ووافقت أنقرة أولاً على تأسيس المجلس الوطني الكردستاني (KNC) كمنافس لحزب الاتحاد الديمقراطي والتابعة لحزب برزاني الديمقراطي الكردستاني (KDP)، ثم

دعمت جهود بارزاني نفسه للتفاوض على اتفاق تقاسم السلطة بين KNC و PYD في يوليو ٢٠١٢.

ومع ذلك، انهارت المفاوضات عندما اتهم حزب الاتحاد الديمقراطي، إلى جانب العديد من الأحزاب الكردية، التحالف الوطني الكوردستاني بالتحالف مع الثوار السوريين الذين كانوا يهاجمون المدن الكردية، فغيّر ذلك النهجَ التركي تجاه المنطقة الكردية في سوريا، والمعروفة باسم روج آفا، فبلغ التوتر ذروته عندما اتهم حزب الاتحاد الديمقراطي الحكومة التركية بدعم تنظيم الدولة الإسلامية أثناء الحصار الأخير لمدينة كوباني الكردية على الحدود السورية التركية، ثم جاء تفجير سروج (٢٠ يوليو ٢٠١٥)، حيث قتل العشرات من النشطاء الأتراك الذين كانوا يطالبون بمزيد من الدعم لكوباني، فأدى هذا التفجير إلى تصاعد العنف.

حدث كل هذا بعد الانتخابات العامة التي جرت في حزيران / يونيو ٢٠١٥، والتي شهد فيها حزب العدالة والتنمية انخفاضاً حاداً وفقد أغلبيته المطلقة من المقاعد في البرلمان بينما حقق الحزب الديمقراطي الشعبي المؤيد للأكراد نتائج أفضل من المتوقع، حيث حصل على ١٣.١ في المائة من الأصوات و ٨٠ مقعداً وكانت هذه هي المرة الأولى التي ينجح فيها حزب كردي في التغلب على عتبة الانتخابات البالغة ١٠ في المائة في البلد.

كان لنتائج الانتخابات تأثير كبير على موقف أردوغان تجاه الأكراد، حيث كان يأمل أن تكون عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني قد جلبت التصويت الكردي إلى حزب العدالة والتنمية، وكان من شأنه أن يمهد الطريق في نهاية المطاف للموافقة على إصلاحه الدستوري المفضل، الذي يهدف إلى تحويل تركيا إلى جمهورية رئاسية. وبعد الانتخابات، قام أردوغان بتغيير الإستراتيجية، فاستغل تصعيد العنف الأخير من أجل إغلاق عملية السلام.

علاوة على ذلك، استخدم نفوذه لمنع تشكيل حكومة ائتلافية ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة، وفي الحملة الانتخابية اللاحقة، استخدم أردوغان الخطاب المعادي للأكراد، في محاولة لنزع الشرعية عن الحزب الديمقراطي الكبير وزعيمه، صلاح الدين ديرميرتاس، ولجذب الدائرة القومية داخل الناخبين الأتراك، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية أدت إلى تفاقم التوترات، إلا أنها أثبتت فعاليتها. وفي الواقع، في انتخابات نوفمبر ٢٠١٥، استعاد حزب العدالة والتنمية أغلبيته المطلقة من المقاعد البرلمانية.

تدهور موقف تركيا تجاه حزب العمال الكردستاني / ووحدات حماية الشعب بشكل أكبر بعد تأسيس القوات الديمقراطية السورية (SDF) في ١٠ أكتوبر ٢٠١٥. رسمياً فإن قوات سوريا الديمقراطية هي تحالف متعدد الأعراق ومتعدد الأديان ينشأ في شمال سوريا وبدعم من الولايات المتحدة لمحاربة الدولة الإسلامية. ومع ذلك، فإن ظهور الميليشيات الكردية في

صفوف المجموعة كان دائماً مصدر قلق لأنقرة، التي تعتبر قوات سوريا الديمقراطية فرعاً أساسيًا لحزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب.

العامل الثالث الذي يؤثر على أمن تركيا هو تدفق اللاجئين من سوريا، وتمثل هذه القضية واحدة من أكثر العواقب المأساوية للحرب الأهلية السورية، حيث سجل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حوالي ٥٢٦٢٠٠٠ لاجئ (وكالة الأمم المتحدة للاجئين، المفوضية العليا للاجئين) اعتبارًا من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧.

إن تركيا، كأكبر جارة سورية، تأثرت بشكل خاص بالتدفق، حيث سجل أكثر من ٣ ملايين لاجئ في أراضيها، ولم تؤثر هذه الأزمة على القدرات المالية لتركيا فحسب، بل أثرت بشكل سلبي على أمنها وخلقت وضعاً اجتماعياً صعباً في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد، حيث وقعت أحداث متفرقة من العنف.

وأخيراً، فاقمت المشاركة المباشرة لروسيا في النزاع منذ أكتوبر ٢٠١٥ التوترات مع موسكو، ففي نوفمبر ٢٠١٥، أسقطت طائرة مقاتلة تركية من طراز F-16 طائرة مقاتلة Su-24M روسية بالقرب من الحدود السورية التركية، وأدى هذا إلى مواجهة حادة بين الرئيس أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، ورداً على هذه الأحداث، فرضت موسكو عقوبات على أنقرة، بما في ذلك تعليق السفر بدون تأشيرة لروسيا للمواطنين الأتراك والحد من الواردات التركية.

في الختام، فشلت الاستراتيجية التركية لتغيير النظام في سوريا، ففي الواقع، قد تكون هذه السياسة قد ساهمت في تحويل سوريا إلى دولة فاشلة - وبالتالي خلق فراغ في السلطة، والذي تم ملؤه على الفور من قبل داعش وجهات فاعلة أخرى غير تابعة للدولة، وفي بداية عام ٢٠١٦، كانت تركيا في موقف حرج، وكان من الواضح أن السبيل الوحيد للخروج منها هو تبني استراتيجية جديدة.

٣. التطورات الأخيرة (٢٠١٦ إلى الوقت الحاضر)

في ربيع عام ٢٠١٦، حيث لم تظهر لأزمة اللاجئين أي علامة على التراجع، قام رئيس الوزراء آنذاك، أحمد داود أوغلو، بالتفاوض على صفقة لإدارة الحدود مع قادة الاتحاد الأوروبي، حيث ألزمت هذه الاتفاقية تركيا باستعادة المهاجرين الذين دخلوا اليونان، لكنها سمحت لها بإرسال اللاجئين القانونيين الذين تقطعت بهم السبل في تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، وافق رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي على منح تركيا ٦ مليارات يورو (٣ مليارات على الفور، و ٣ مليارات أخرى بعد مرور بعض الوقت)، وتعهد برفع متطلبات التأشيرة للمواطنين الأتراك في موعد أقصاه نهاية يونيو عام ٢٠١٦.

لم يكن الاتفاق بحد ذاته يمثل مشكلة بالنسبة للرئيس أردوغان (على الرغم من أن رفع قيود التأشيرات تضمن إصلاح قانون مكافحة الإرهاب في تركيا، وهي خطوة لم يكن مستعدًا لاتخاذها). ومع ذلك، فإن الحقيقة أنه تم عرضه على أنه نجاح لداود أوغلو وأن رئيس الوزراء يبدو أنه الممثل الحقيقي لتركيا، فتفاقمت التوترات القائمة من قبلُ، بين الرئيس ورئيس الوزراء، وفي الواقع، خلال فترة رئاسة داود أوغلو، ظهر صراع داخلي داخل الحزب بين جناح موالٍ لأردوغان، مؤيدًا لخطة الرئيس لتحويل تركيا إلى جمهورية رئاسية، وجناح أكثر اعتدالًا، الذي كان داود أوغلو قريبًا منه، والذي كان حذراً من زيادة تركيز السلطة في يد أردوغان.

انتهى النزاع مع النصر الكامل لأردوغان، ففي أواخر أبريل ٢٠١٦، صوتت اللجنة التنفيذية المركزية لحزب العدالة والتنمية (MKYK) لتجريد زعيم الحزب (داود أوغلو) بشكل رسمي من السلطة وتعيين المديرين التنفيذيين في المحافظات والمناطق، وهذا قاد الحكومة إلى طريق مسدود، فبعد اجتماع بين أردوغان وداود أوغلو، أُعلن أن حزب العدالة والتنمية سيعقد مؤتمراً استثنائياً في أواخر مايو وأن داود أوغلو لن يرشح نفسه لمنصب زعيم الحزب، وفي وقت لاحق، قدم داود أوغلو استقالته لكل من رئيس الحزب ورئيس الوزراء، فمن خلال إقالته، أرسل أردوغان رسالة واضحة إلى الغرب وكذلك إلى منافسيه الداخليين المحتملين، وكانت تلك الرسالة: رئيس الجمهورية هو اللاعب الرئيسي في السياسة التركية، وبشكل غير مفاجئ، استطاع أردوغان أن يفرض اختياره، بن علي يلدرم، كقائد حزبي جديد ورئيس للوزراء.

كانت هذه هي الخلفية التي جرت بها محاولة انقلاب تركيا في ١٥ يوليو ٢٠١٦. كان الجاني فصيلاً ضمن القوات المسلحة التركية التي أطلقت على نفسها اسم "مجلس السلام في الداخل". لقد فشل الانقلاب بعد تدخل عدد كبير من أنصار حزب العدالة والتنمية والشرطة والجزء الأكبر من الجيش ضد المتمردين. ومن الأمور الحاسمة أيضاً هي حقيقة أن الحزبين المعارضين الرئيسيين هما حزب الشعب الجمهوري الكمالي و حزب الحركة القومية الرئيسي، أدانوا الانقلاب على أنه غير قانوني.

أدى فشل الانقلاب إلى ثلاث عواقب ذات صلة. أولاً، اتهم أردوغان فتح الله غولن وحركته بتدبير التمرد. كان غولن (وهو رجل دين تركي مقيم في الولايات المتحدة) يدافع عن أجندة إسلامية ذات توجه ليبرالي، حليفًا في البداية لأردوغان، الذي مكّن أردوغان من الاعتماد على شبكته الواسعة من الأتباع داخل الدولة والمجتمع المدني في تركيا، وبعد تنازعهما في عام ٢٠١٣، أصبح أردوغان وغولن من الأعداء المريرين. وبناء على ذلك، كانت الخطوة التالية التي اتخذها أردوغان هي البدء في عمليات تطهير ضخمة من الغولنكيين - الذين أسمتهم الحكومة المشاركين في "هيكل مواز" (أو "دولة موازية") - من إدارة البلاد والقضاء

والشرطة والجيش والأوساط الأكاديمية. وأخيراً، اغتنم أردوغان الفرصة للدفع باتجاه الإصلاح الدستوري الذي سيحوّل تركيا إلى جمهورية رئاسية. وقد تمت الموافقة على هذا الإصلاح في نهاية المطاف في استفتاء دستوري مثير للجدل في ١٦ أبريل ٢٠١٧، حيث اعترضت المعارضة على النتائج.

كان لهذه التطورات الداخلية تأثير كبير على السياسة الخارجية التركية لثلاثة أسباب على الأقل. أولاً، مع استقالة داود أوغلو، المهندس الرئيسي لنهج "صفر مشاكل مع الجيران"، ففقدت السياسة الخارجية التركية بالتأكيد زخمها المثالي. ثانياً، أدى نمو سلطة أردوغان إلى تغذية المواقف التركية المعادية للأكراد والتي تم تبنيها مؤخراً، وفي الواقع، وفقا لمصادر حديثة (بما في ذلك المدونة التركية الغامضة المعروفة باسم "ملفات البجعة")، كانت السياسة تجاه القضية الكردية واحدة من نقاط الاحتكاك الرئيسية بين أردوغان وداوود أوغلو، مع تأييد الأخير لاستئناف محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني، الذي عارضه بشدة اردوغان. وأخيراً، أثرت ردود الفعل الدولية التي أعقبت الانقلاب الفاشل في علاقات تركيا مع الدول الأخرى، لا سيما مع تلك الموجودة في الغرب.

العوامل الخارجية - أبرزها، تعزيز حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا والزيادة الهائلة في هجمات داعش على الأراضي التركية - أضافت هذه التطورات الداخلية إلى حد كبير لإحداث تغيير في السياسة الخارجية لتركيا. من المهم أيضا النظر في السيناريو الجيوسياسي الأوسع في سوريا، فقد أسفرت مشاركة روسيا المباشرة في هذا الصراع عن عكس توازن القوى، وعادت لصالح الجبهة الموالية للأسد (التي تشمل إيران أيضًا). كما استفاد الأسد من تردد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في إشراك الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والانقسامات داخل الدول العربية السنية.

في الواقع، بعد الانقلاب الذي قاده الجنرال السيسي في مصر، والذي أطاح بالمرشح الديمقراطي محمد مرسي، وجد أنصار هذا الأخير، تركيا وقطر، أنفسهما متورطيين في مواجهة مريرة مع الحكومة المصرية الجديدة، المدعومة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كان للصدع بين أنقرة / الدوحة والرياض / أبو ظبي / القاهرة عواقب هامة على السيناريو الإقليمي (أحد الأمثلة ذات الصلة هو الحصار الأخير لقطر). وفي سوريا، أدى هذا إلى تقويض قدرة قوى المعارضة على إنشاء جبهة موحدة ضد النظام. علاوة على ذلك، يبدو أن حكومة السيسي تدعم الأسد، نظراً لوجود الإخوان المسلمين بين صفوف المعارضة في سوريا.

في هذا السياق، وجدت تركيا نفسها معزولة. لقد حاول أردوغان توجيه نهج البلد تجاه الصراع السوري نحو موقف أكثر براغماتية، ووضع جانباً فكرة إزالة الأسد. وعليه، فقد توقفت أنقرة

عن استخدام خطاب تغيير النظام، وأصبحت أكثر انخراطاً في القتال ضد داعش والميليشيات الكردية، ووافقت على المشاركة في المحادثات مع روسيا وإيران لإيجاد حل للصراع، بعبارة أخرى، عدلت تركيا أولوياتها الاستراتيجية، معترفة بأن إزالة الأسد لا ينبغي اعتبارها هدفاً رئيسياً في سياق يشكل فيه داعش تهديداً خطيراً (كما تشهد على ذلك موجة الهجمات الإرهابية التي وقعت على الأراضي التركية في العامين الأخيرين) ويعتبر تعزيز حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا بمثابة تهديد لسلامة تركيا الإقليمية، حيث يعتبر فرعا لحزب العمال الكردستاني. وبالطبع، يرى أردوغان أن النزعة الانفصالية الكردية هي الأولوية. ومع ذلك، فهو يقر بأن سلوك تركيا السلبي فيما يتعلق بظهور داعش قد عزز موقف حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، فلذلك هناك حاجة إلى موقف أقوى تجاه داعش من أجل الحد من تأثير حزب الاتحاد الديمقراطي.

اتخذت تركيا الخطوات اللازمة لتحسين علاقاتها مع اللاعبين الخارجيين الرئيسيين. وواصلت عملية التطبيع مع إسرائيل، وقللت من حدة التوتر مع إيران واعتذرت لروسيا عن إسقاط السوخوي سو -٢٤.

في حين أن العلاقات مع هذه البلدين قد تحسنت في الآونة الأخيرة، فقد تدهورت علاقاتها مع أوروبا، حيث كانت المفوضية الأوروبية مترددة في السماح بالسفر بدون تأشيرة للمواطنين الأتراك، مشيرة إلى أن تركيا لا تفي بالمتطلبات اللازمة. ورداً على ذلك، هددت تركيا الاتحاد الأوروبي بأنها ستلغي صفقة المهاجرين الموقعة في ربيع عام ٢٠١٦ إذا لم تفي بروكسل بوعودها (ومع ذلك، فإن الاتفاق لا يزال قائماً). تراجعت العلاقات التركية الأوروبية أيضاً بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو / تموز ٢٠١٦، حيث اتهم أردوغان أوروبا بعدم إظهار الدعم الكافي للحكومة الشرعية لتركيا، ملمحاً إلى أنها انحازت إلى جانب المشاركين في الانقلاب.

كما وجه أردوغان اتهامات خطيرة ضد الولايات المتحدة. في الواقع، ففي خطاب ألقاه في ٢٩ يوليو / تموز ٢٠١٦، اتهم الرئيس التركي جوزيف فوتيل قائد القيادة المركزية الأمريكية بدعم متآمري الانقلاب، ومن القضايا الأخرى التي تهم العلاقات التركية الأمريكية طلب أنقرة بتسليم غولن، وهو من سكان ولاية بنسلفانيا الأمريكية. حيث رفضت واشنطن التنازل، طالبة أن تقدم تركيا أولاً دليلاً على أن رجل الدين مرتبط بالانقلاب. وقد أدى هذا إلى حدوث توترات بين البلدين ؛ ومع ذلك، فإن أكبر مشكلة تواجه تركيا هي دعم الولايات المتحدة لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا.

سمح التقارب مع موسكو وطهران لأنقرة بالتعامل مع داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي في نفس الوقت، ففي أغسطس ٢٠١٦، بدأت تركيا عملية ضخمة في شمال سوريا، في المنطقة

الواقعة بين نهر الفرات إلى الشرق والمنطقة المحيطة بمنطقة عزاز إلى الغرب ("عملية درع الفرات"). كان الهدف من هذا التدخل العسكري هو القضاء على متشددي داعش، ولكن أيضا لدق إسفين بين الأكراد السوريين، الذين كانوا يأملون في السيطرة على المنطقة من أجل ربط كانتونات عفرين وكوباني، مما يضمن بهذه الطريقة الاستمرارية الإقليمية لروجافا. وعلى الرغم من أن دمشق وموسكو وطهران قد انتقدتا المبادرة التركية رسمياً، إلا أنه من الصعب تخيل أن أنقرة كانت ستعمل بالطريقة التي تصرفت بها من دون اتفاق مبدئي مع الثلاثة. كدليل على ذلك، لم يفعل الجيش السوري وحلفاؤه أي شيء لوقف تركيا. تم الإعلان عن العملية في ٢٩ مارس ٢٠١٧، مع نتائج متباينة، فمن ناحية، قام الجيش التركي والمتمردون السوريون الذين دعموا العملية باالسيطرة على جرابلس والباب وعدة قرى أخرى، ومنعت تركيا اتصال كانتون عفرين مع بقية الأراضي التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، ومن ناحية أخرى، أجبرت معارضة كل من روسيا والولايات المتحدة تركيا على التخلي عن طموحها في توسيع عملياتها باتجاه منبج، الأمر الذي قلل بشكل كبير من نطاق الهجوم التركي. علاوة على ذلك، لا تزال واشنطن تعتمد على الأكراد لاستعادة الرقة، عاصمة "داعش" في سوريا.

شاركت تركيا، إلى جانب إيران وروسيا، في رعاية المفاوضات بين النظام السوري وممثلي المعارضة في أستانا (كازاخستان). ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى اتفاق لرصد ودعم وقف إطلاق النار في يناير ٢٠١٧، ومع ذلك، أخفقت المحادثات الأخرى في التوصل إلى اتفاق.

كان على تركيا أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار الإدارة الأمريكية الجديدة، ففي البداية صرح الرئيس الأمريكي المنتخب حديثا دونالد ترامب ووزير الخارجية ريكس تيلرسون بوضوح أن إسقاط الأسد لم يكن أولوية. ومع ذلك، تغير هذا الموقف في أعقاب هجوم كيماوي نفذه النظام السوري في نيسان / أبريل عام ٢٠١٧. ورداً على ذلك، أمر ترامب بإطلاق ٥٩ صاروخ كروز ضد قاعدة الشعيرات الجوية، التي نفذت منها الطائرات السورية الهجوم.

كما اتخذ ترامب موقفاً متشدداً ضد دور إيران في سوريا والمنطقة ككل، فرحبت الحكومة التركية بالإضراب ووصفته بأنه رد إيجابي على جرائم حرب الأسد.

ومع ذلك، من الواضح أن "العودة الأمريكية" إلى "اللعبة" السورية تمثل بعض التعقيدات. أولاً، سيؤدي التعنّت الأميركي تجاه الأسد وإيران إلى تباطؤ في "عملية أستانا". علاوة على ذلك، وافقت الإدارة الأمريكية على شحنات أسلحة مباشرة إلى المقاتلين الأكراد السوريين الذين يقاتلون داعش على الرغم من التحذيرات التركية، فمن الواضح أن ترامب يسعى لمواصلة استراتيجية إدارة أوباما، التي تتكون من الاعتماد على الأكراد لإنهاء حكم داعش في سوريا.

الاستنتاجات

مرت سياسة تركيا تجاه سوريا على مدى العقد الماضي بتطور كبير، فاليوم تواجه تركيا العديد من التحديات لاستقرارها الداخلي، في حين أن النضال الجيوسياسي الذي تغذيه الحرب السورية يعتبر تركيا واحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية ولكن ليست المسيطرة، لذلك اضطرت تركيا للحد من نطاق أهدافها على المدى المتوسط.

يتمثل اهتمام أنقرة الأساسي في منع صعود كيان كردستاني مستقل في سوريا تحت رعاية حزب الاتحاد الديمقراطي ومن المحتمل أن يقدم هذا الكيان الجديد الدعم اللوجستي لأنشطة حزب العمال الكردستاني في تركيا.

من أجل تحقيق هذا الهدف، فإن أنقرة مستعدة للتعاون مع إيران وحتى دمشق، وكلاهما مهتم أيضاً بمنع دور أكبر لحزب العمال / حزب الاتحاد الديمقراطي في المنطقة. حول هذه المسألة، قد يؤدي الاستفتاء الأخير لاستقلال كردستان العراق إلى إعادة نظر أنقرة في علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان، حيث أن كردستان العراق المستقلة سيكوِّن تهديداً لمصالح تركيا حتى أكثر من روجافا المستقلة، حيث أنها ستمهد الطريق أمام الانفصالية الكردية في جميع أنحاء المنطقة.

التهديد الذي يمثله الجهاديون هو أيضاً مصدر قلق لأنقرة، وقد تم اتخاذ مبادرات مهمة لمعالجة هذه المشكلة (التدخل العسكري في شمال سوريا هو أحسن مثال على ذلك). ومع ذلك، فإن المشاركة النشطة لقوات سوريا الديمقراطية فى القتال ضد داعش هى عقبة أمام أنقرة. لذلك، من غير المرجح أن تتعاون تركيا بشكل أكثر فاعلية في التحالف المناهض لداعش بقيادة الولايات المتحدة.

بالنسبة إلى الأسد، فإن تركيا لم تعد تعتبر تغيره أولوية متوسطة المدى، وعلى المدى الطويل، ربما ستستغل أنقرة حقيقة أنها تسيطر فعلياً على أجزاء من شمال سوريا من أجل أن يكون لها رأي حول مستقبل البلاد. ومع ذلك، ولكي يحدث هذا يدرك أردوغان أنه يتعين عليه التوصل إلى حل وسط مع واشنطن وموسكو والقوى الإقليمية.